مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: القطاع غير المنظم في سوريا الأسباب – الآثار الاقتصادية والاجتماعية
اسم الكاتب: د. محمد محمود، رباب محلا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4294
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 10:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

القطاع غير المنظّم في سوريا
الأسباب –الآثار الاقتصادية و الاجتماعية

الدكتور محمد محمود*
رباب محلا**

(تاريخ الإيداع 3 / 4 / 2011. قُبِل للنشر في 16 / 6 / 2011)

□ ملخّص □

تتطرق الدراسة بشكل رئيس إلى ظاهرة القطاع غير المنظّم، والتي تعتبر من أبرز القضايا التي تستدعي اهتمام الباحثين وصانعي السياسة الاقتصادية، نظراً لانتشارها الواسع في الاقتصاديات كافة (المتطورة، الناشئة، النامية)، وبالرغم من أهميتها فإن الدراسات التي تبحث فيها في البلدان النامية تعتبر محدودة وغير كافية.تبحث الدراسة في إطار المفاهيم المتعددة للقطاع غير المنظّم ومكونات هذا القطاع من الأنشطة ونواتج هذه الأنشطة من السلع والخدمات، وتبين أهم الأسباب التي تحّفز الأفراد لمزاولة الأنشطة غير المنظمة،مع التركيز على حالة سوريا، حيث توضّح الأثر الكبير لمعدلات النمو السكانية المرتفعة، وتدني مستويات الأجور الحقيقيّة، وصعوبة الدخول إلى مجال الأعمال في دفع الأفراد نحو القطاع غير المنظّم، وإضافةً لتبيان ما يترتب على وجود هذا القطاع من آثار اجتماعية واقتصادية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: القطاع، غير المنظَم، أنشطة، ظاهرة، آثار اقتصادية، آثار اجتماعية، بيئة الأعمال، العبء الضريبي.

* مدرس– قسم الاقتصاد والتخطيط –كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
** طالبة دراسات عليا (ماجستير)– قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (4) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (4) 2011

Informal Sector in Syria: Causes, Economic and Social Consequences

Dr. Mohammad Mahmoud*
Rabab Mhalla**

(Received 3 / 4 / 2011. Accepted 16 / 6 / 2011)

□ ABSTRACT □

The study mainly handles the informal sector phenomenon which is the most prominent issues that require researches and economic policy makers, due to widespread economical (developed, transitional, and developing countries)

Despite the importance of the informal sector, the studies about it in developing countries are limited and inadequate.

The study examines the context of diverse aspects of informal sector, the components, and outputs of informal activities of goods and services. The study identifies the most important reasons that motivate individuals to be engaged in informal activities, with a focus on the case of Syrian economy, reflecting the main causes such as, low wages rate, high population rate and difficulty of starting business.

In addition, the economic and social consequences of informal sector have been discussed.

Key words: sector, informal, phenomenon, economic consequences social consequences, business environment, burden of taxes.

*Assistant Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**Postgraduate Student, Department of Economy and Planning, Faculty of economy, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

تستقطب قضية القطّاع غير المنظّم وتأثيره على النمو الاقتصادي اهتماماً متزايداً، ولاسيما في الاقتصاديات الناشئة والنامية.فالقطاع غير المنظّم حقيقة موجودة في كافة الاقتصاديات، وأنشطته ممتدة في مختلف الشرائح بغض النظر عن الجنس، العمر، المستوى التعليمي والحالة الاجتماعية، ويتجلى في أشكالٍ متعددة تتدرج في إطار المشروعية من المشروع إلى اللا مشروع من حيث الممارسة والسلع والخدمات المنتجة. وعلى الرغم من وجود بعض نقاط التوافق في الأبحاث التي تطرقت إلى هذه الظاهرة إلا أن الاختلاف حول ماهيتها ومفهومها وحتى طرق قياس حجمها مازال قائماً.

وتجدر الإشارة إلى أن المشكلة الأساسية لم تعد تكمن في وجود القطّاع غير المنظم فحسب وإنما كيفية التعامل معه وتخفيض حجمه، الأمر الذي يتطلب دراسة وبحثاً معمقين في طبيعة الظاهرة للتمكن من الوصول إلى آليات تساعد على تحقيق هذا الهدف وفقاً لخصائص كل بلد .

أهمية البحث وأهدافه:

تتجلى أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على ظاهرة موجودة في الاقتصاد السوري وبالرغم من إدراك المعنيين بالشأن الاقتصادي السوري بوجود هذه الظاهرة فإنّ الدراسات التي تطرقت لها ليست بكافية لتحديد طبيعتها ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني، وبما أن الاقتصاد السوري يمر بمرحلة انتقالية مّما يسمى "الاقتصاد المركزي المخطط " إلى" اقتصاد السوق الاجتماعي"، فإننا نتوقع تزايد حجم الأنشطة غير المنظمة وبناءً على ذلك من الضروري القيام بدراسة تحليلية علمية لواقع القطاع غير المنظم في سوريا. يهدف البحث إلى تكوين صورة واضحة عن ظاهرة القطاع غير المنظّم من خلال توضيح مفهومه، مكوناته وإلقاء الضوء على بعض المسببات الرئيسة لانتشار أنشطته واتساع حجمه في الاقتصاد السوري والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وجوده .

مشكلة البحث:

يشكل اتساع ظاهرة القطاع غير المنظم تحدياً حقيقياً للاقتصاد السوري، ومن أهم أبعاده صعوبة تقييم الواقع الاقتصادي بالشكل الذي يسمح لصانعي السياسات الاقتصادية من معرفة الأثر الحقيقي لسياسات الإصلاح والتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي. يتصدى البحث للإجابة عن التساؤلات التالية:

-ما هو مفهوم القطاع غير المنظم؟

-ماهي الأسباب الرئيسة لانتشار أنشطة القطاع غير المنظم في سوريا ؟

-ماهي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على وجود القطاع غير المنظم في الاقتصاد السوري؟

فرضيات البحث:

-يمكن تصنيف قسم كبير من الأنشطة الاقتصادية في سوريا ضمن القطاع غير المنظم.

-تعتبر البطالة، وانخفاض معدلات الأجور الحقيقية من الأسباب الهامة لانتشار أنشطة القطاع غير المنظم في سوريا.

-توجد آثار اقتصادية سلبية للقطاع غير المنظم.

-توجد بعض آثار إيجابية للقطاع غير المنظم على الصعيد الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

– د. إبراهيم علي ،عصام الشيخ أوغلي،*النمو السكاني والقطاع غير المنظّم*،المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2000 . تقدم الدراسة عرضاً لواقع القطاع غير المنظّم في سوريا من الناحية السكانية وأثر النمو السكاني على القطاع غير المنظّم ودراسة خصائص المشتغلين في هذا القطاع حسب عدة مؤشرات كالنوع الاجتماعي، الحالة التعليمية وذلك خلال فترة 1995– 2000، بالإضافة إلى تقديم تصوّرٍ عن مستقبل هذا القطاع في ضوء افتراضات إحصائية متوقعة للنمو السكاني خلال فترة 2000–2025 .

– د. إبراهيم علي، عصام الشيخ أوغلي، عبد القادر نيّال، القطاع غير المنظم في سوريا، الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشرة، 2001. هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة القطاع غير المنظم في سوريا ورصد تطوره خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي والتعرف على خصائصه والبحث في سبل إدماجه في القطاع الحديث المنظم.

– د. حيان سلمان، *اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي*، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي العشرون، 2006–2007 . تهدف الدراسة إلقاء الضوء على ظاهرة اقتصاد الظل، مفهومه، أنواعه وأبعاده، تأثيره على الحالة الاقتصادية بشكل عام ثم على سوريا بشكل خاص .

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات المستمدة من المكتب المركزي للإحصاء .

المدة الزمنية للبحث: تناول الجانب التحليلي الفترة بين عامي 2000–2010

أولاً: مفهوم وتعريف القطاع غير المنظّم:

في البدء يمكن القول إنّ القطاع غير المنظَم هو: مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تجمعها عدة صفات أبرزها عدم التنظيم، وعدم توافر شروط عمل لائقة والعمل بعيداً عن رقابة الدولة ولكن ليس هنالك من مفهوم متفق عليه لهذه الظاهرة، فالموضوع مثار جدل وخلاف بين الباحثين الاقتصاديين وإن كانت بعض نقاط التوافق موجودة.

وتعتبر دراسة الباحث البريطاني كيث هارت 1971[1]للمناطق الحضرية في غانا أولى الدراسات التي تناولت ظاهرة القطاع غير المنظّم، وفي الدراسة نفسها تم و لأول مرة استخدام مصطلح Informal Sector، حيث قدم (هارت) مفهوماً عاماً للظاهرة، يتمثل بكون القطّاع غير المنظّم هو ذلك الجزء من القوى العاملة خارج سوق العمل الرسمية، وقد اعتبر الباحث أن القطاع غير المنظّم هو مرادف لمجموعات عمل صغيرة من العمال الأسريين بهدف لقمة العيش، وبالتالي اعتمد على حجم المنشأة وليس طبيعة عملها.

وفي عام 1972[2] تبنت منظمة العمل الدولية International Labour Organization (ILO) مصطلح القطاع غير المنظم في تقرير بعثتها إلى (كينيا) والمعروفة باسم employment mission والتي كانت مهمتها مرتبطة بقضية البطالة وأوضاع العاملين المحرومين آنذاك.حيث أشار التقرير إلى أن الهدف الرئيسي لأنشطة القطاع

[1]–[2]**Women and men in the informal sector, statistical picture, international labour office, Geneva, 2002. P 9 – 10 – 2002.**
http://www.ilo.org/public/english/employment/gems/download/women.pdf/9-11-2010/10.0PM/

غير المنظّم هو توفير مصدر عيش العائلات، ومنذ ذلك الوقت أصبحت قضية القطاع غير المنظم من المواضيع المدرجة على أجندة أعمال منظمة العمل الدولية.

وبعد تلك الدراسة ظهرت عدة أبحاث تطرقت إلى الظاهرة وقدمت مفاهيم جديدة لها،ومن هذه الأبحاث دراسة البروفيسور هيرناندو دي سوتو (1981)[3]والذي بحث في القطاع غير المنظّم في إطار التنظيم القانوني حيث اعتبر دي سوتو أن العامل الرّئيس للتميز بين القطاع المنظّم وغير المنظّم هو الحالة التنظيمية، وقد اقترح أن تخفف الدولة القيود عن سوق العمل.

في العام 1990 قدّم إدغار فيجي[4] مفهوماً للقطاع غير المنظّم بوصفه إياه مزيجاً من الأنشطة الاقتصادية التي تتم بعيداً عن رقابة الدولة وتهدف للتهرب من الضرائب واللوائح القانونية.

وفي العام 1993[5] حدد المؤتمر الإحصائي الدولي الخامس عشر، مفهوماً للقطاع غير المنظّم يتمثل بأنه مجموعة من وحدات العمل غير المنظمة، إما عائلية أو تعود ملكيتها لعائلة ويعمل فيها الأفراد بطريقة غير منظمة وبظروف عمل غير لائقة، ونظراً للتغيرات الحاصلة على سوق العمل أوصى المؤتمر باستخدام مصطلح Informal Economy.

وقد حاول معظم الباحثين دراسة القطاع غير المنظّم، إما من ناحية الإحصاءات الرسمية، أو من ناحية علاقته بالناتج القومي الإجمالي أو العائدات الضريبية، ومع تعدد الأبحاث تعددت التسميات، حيث أُطلقت على القطاع غير المنظّم عدة تسميات منها اقتصاد الظل، الاقتصاد الرمادي، الاقتصاد السري، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الخفي...الخ.

وفيما يلي بعض التعاريف الواردة في أبرز الدراسات الاقتصادية في هذا المجال.

-عرف فريدريك شنايدر(2002) القطاع غير المنظّم بأنه مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تنتج سلعاً وخدمات يتولد عنها دخولٌ غير مسجلة لدى السلطات الضريبية وتتم هذه الأنشطة إما نقداً أو بالمقايضة[6].

---

[3]-Gerxhani,Klarila. (informal sector in developed and less developed countries a literature survey),Tinbergen institute and university of Amsterdam – p 4. 2006. <http://www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleURL&_udi=B6VC6-45BC311-2T&_user=10&_coverDate=07%2F31%2F1990&_rdoc=1&_fmt=high&_orig=search&_sort=d&_docanchor=&view=c&_searchStrId=1403592984&_rerunOrigin=scholar.google&_acct=C000050221&_ , /9 -11-2010/ 10.12PM/

[4]-Feige. Edgar.L. "Defining and Estimating underground and informal Economies, the new institutional Economics approach"University of Wisconsin – Madison Development. Vol.`8, no7 p11 – p15.1990. http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.137.7657&rep=rep1&type=pdf /10-11-2010/9.10AM/

[5]- تقرير المؤتمر الدولي الخامس عشر لخبراء إحصاءات العمل 1992

[6]-Schneider. Friedrich," shadow Economies of 145 countries all over the word – what do we really know", Johannes kepler university of Linz – Austria. P5 – 6. 2006

–ويرى فيتو تانزي (1996) أن القطاع غير المنظّم هو مجموعة الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية[7].

–ويعرف انغماير هاتسوف(1997) القطاع غير المنظّم هو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي لا تدخل في إطار الحسابات القومية والتي تقسم إلى أنشطة اقتصادية يتولد عنها دخول يجب أن تخضع للضرائب وأنشطة اقتصادية ذاتية[8]

–صنف إدغار فيجي (1990) القطاع غير المنظّم إلى أربعة أقسام وفقاً للدخل تشكل بمجموعها القطاع غير المنظم وهي:

أ. الاقتصاد غير القانوني (illegal):وهو مجموعة من الأنشطة الاقتصادية غير القانونية أي مجموعة الأنشطة دخولها المنتجة غير قانونية.

ب. الاقتصاد غير المسجل (unreported): وهو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تتجنب القوانين واللوائح الضريبية،أي مجموعة الأنشطة التي دخولها لا تخضع للضريبة.

ج. الاقتصاد غير المقيد (unrecorded): وهو مجموعة الأنشطة التي تنتج دخولاً لا تدرج في الإحصاءات الرسمية للناتج والدخول القوميين.

د. الاقتصاد غير الرسمي (informal): ويشمل جميع الأنشطة المحرومة من الوضع القانوني كحقوق العمال، نظام الحماية والضمان الاجتماعي،وعلاقات الملكية.[9]

مما تقدم سابقاً يمكننا أن نخلص إلى أن القطاع غير المنظّم هو مجموعة أنشطة اقتصادية مشروعة أو غير مشروعة تتم خارج إطار القنوات الاقتصادية الرسمية، ينتج عنها سلعٌ وخدمات وتتم معاملاتها إما نقداً أو بالمقايضة أو بكليهما معاً، ويتولد عنها دخولٌ لا تخضع للحسابات الضريبية ولا تدخل في التقديرات الرسمية للدخل والناتج القوميين.

ثانياً:مكونات القطاع غير المنظّم:

يصعب كثيراً حصر أنشطة القطاع غير المنظّم نظراً للتداخل الكبير والتشابك في طبيعة هذه الأنشطة و تواجدها في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

أ. أنشطة مشروعة من حيث السلع والخدمات المنتجة(التعامل بها مسموح)، ولكنها تصبح مخالفة من حيث الممارسة بحكم اللوائح والقوانين التنظيمية،هذه الأنشطة تتم في العلن ولأهداف معيشية نتيجة الظروف الحياتية الصعبة، كالباعة الجوالين، ماسحي الأحذية.

ب.أنشطة تتم في إطار مشروع وتنتج سلعاً وخدمات مشروعة، ولكن الهدف منها التهرب الضريبي أو التجنب الضريبي.

ج. أنشطة غير مشروعة: وهي الأنشطة المحرمة في القوانين والتشريعات، ونتاج هذه الأنشطة سلعٌ وخدمات غير مشروعة، كتهريب السلاح، المخدرات وهو ما يطلق أحياناً عليه الاقتصاد الإجرامي.

---

[7] - [8] - **د. أندراوش، عاطف وليم ،*"الاقتصاد الظلّي–المفاهيم – المكونات – الأسباب– الأثر على الموازنة العام العامة" مؤسسة شباب الجامعة*، مصر الإسكندرية، 13–14–15–16 ،2005 .**

[9]-- **مرجع سابق ص Edgar. Feige.L18-17.**

جميع الأنشطة المذكورة أعلاه يتولد عنها دخول لا تخضع للسلطات الضريبية،ولا تدخل في الإحصاءات الرسمية للدخل القومي.

ولتوضيح مكونات أنشطة القطاع غير المنظّم تعرض الباحثة الجدول التالي:

الجدول رقم (1). مكونات القطاع غير المنظّم

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
أنشطة غير مشروعة	الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في السلاح والمخدرات وتصنيعها.		مقايضة المخدرات والسلع المسروقة والمهربة.	
	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي	التهرب الضريبي	التجنب الضريبي
أنشطة مشروعة	دخول الأعمال الحرة التي لا يبلغ عنها الدخول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها والتي تتصل بالخدمات والسلع المشروعة	التخفيضات والمزايا التي تمنح للموظفين	تبادل السلع والخدمات المشروعة	جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد لنفسه أو المساعدة التي يحصل عليها من جيرانه

المصدر : *Schneider, Friedrich&Domink Enste " Hiding In The Shadows,The growth of Underground Economy" ,Economic Issues ,International Monetary Funding, P 2-3, 2005/11-12-2010/3:AMwww.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/chi/issue30c.pdf*

النتائج والمناقشة:

أولاً: الأسباب الرّئيسة لنشوء القطاع غير المنظم:

هنالك العديد من الأسباب التي تلعب دوراً كبيراً في نشوء القطاع غير المنظّم واتساع حجمه بجانبيه المشروع وغير المشروع، والتي تتمثل بمايلي :

1- ضرائب الدخل:

تؤكد معظم الدراسات إلى أن عبء الضرائب المباشرة وغير المباشرة وضرائب الضمان الاجتماعي من العوامل الرئيسة لوجود القطاع غير المنظّم، فالعبء الضريبي هو نسبة الضريبة إلى الدخل المحقق وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما شكلت حافزاً للاتجاه إلى مصادر لا ترصدها السلطات الضريبية، فالضريبة تمثل عبئاً حقيقياً يحاول الفرد أو الوحدة التشغيلية تفاديه من خلال مزاولة أعمال بعيدة عن رصد السلطات، ولا يتوقف الأمر عند الأفراد العاملين في القطاع غير المنظّم وإنما يتعداه للعاملين في القطاع المنظم حيث يعمد هؤلاء لمزاولة نشاطات إضافية خارج إطار العمل الرسمي، لا تخضع دخولها المحققة للضرائب.وفيما يلي بعض ردود الأفعال تجاه معدلات الضريبية العالية والتي رصدتها بعض الدراسات في السويد، تصل المعدلات الحدية لضرائب الدخل إلى 75% من الدخل، الأمر الذي دفع الأفراد لتخفيض مواردهم ومزاولة نشاطات بعيدة عن السلطات،وقد أثبتت الدراسة في كل من كندا والنمسا، أنّ الدافع

القوي وراء انخراط الأفراد بالقطاع غير المنظّم هو ارتفاع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة[10].أما في سوريا فإنّ الرواتب والأجور لغاية الشهر الثاني من عام2011 خضعت لضريبة دخل تضمنت ست فئات موزعة حسب مستوى الدخل وأعفيت 5000ل.س الأولى من ضريبة الدخل كما هو مبيّن في الجدول التالي :

الجدول رقم (2) . ضريبة الدخل على الرواتب والأجور (1)

فئة الدخل (ل.س)	المعدل الأساسي
8000-5001	%5
12000-8001	%7
16000-12001	%9
20000-16001	%11
20001-30000	%13
30001 وما فوق	%20

المصدر : قانون ضرائب الدخل والأجور رقم 24 لعام 2003

من ثمّ تمّ رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة إلى 10000 ل.س، وتعديل الشرائح الضريبية على النحو الآتي:

الجدول رقم (3) . ضريبة الدخل على الرواتب والأجور(2)

فئة الدخل (ل.س)	المعدل الأساسي
15000-10001	%5
20000-15001	%7
25000-20000	%9
30000-25001	%11
38000-30001	%13
50000-38001	%16
75000-50001	%19
75000وما فوق	%22

المصدر : المرسوم التشريعي لضرائب الدخل والأجور رقم 42 لعام 2011

يمكن القول إنّ معدلات الضريبة المباشرة على الرواتب والأجور في سوريا ليست مرتفعةً مقارنةً بالدول الأخرى،وبالتالي فإنّ تأثيرها أقل مقارنةً بالضرائب غير المباشرة التي تنعكس في الأسعار المرتفعة والتي يسعى من

[10]-Loyze, Norman."Economic of informal sector, simple evidence From Latin America." Word bank, Washington. Dc. 20433. P12 – p13:/- <http://wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1997/02/01/000009265_3970619111006/Rendered/PDF/multi0page.pdf>26-2-2011/11.48AM

خلالها المنتج تعويض الضريبة التي يسددها ويتحمّل عبئها المستهلك، ولاسيما أنّ معدلات الأجور الحقيقة في سوريا تعاني من التدني على الرغم من الزيادات التي طرأت، وبقيَ الحد الأدنى المعفى من الدخل 10000 ل.س غير كافٍ لتأمين الاحتياجات الغذائية وحدها في ظل هذه الأسعار المرتفعة،وبالتالي من الطبيعي لجوء الأفراد إلى أعمال إضافية غير رسمية تؤمن دخولاً إضافية تساعد في تحمّل عبء هذه الضرائب

2- زيادة معدلات السكان:

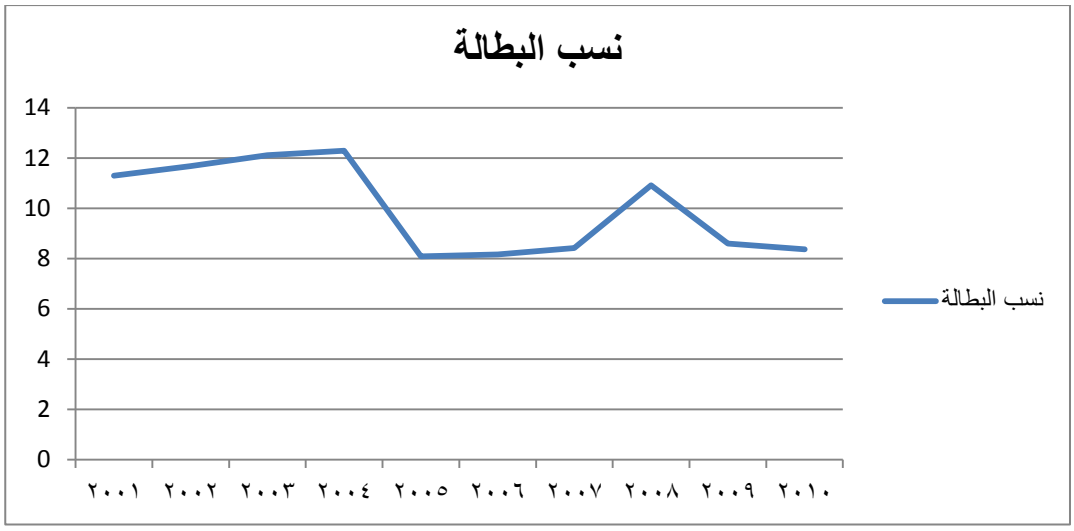
إنّ ارتفاع معدلات النمو السكانية بوتيرة أكبر من معدلات النمو الاقتصادي والتنمية سينتج عنه وجود جزء كبير من الأفراد خارج دائرة الانتفاع بالخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة من قبل الدولة (الإنفاق العام) وبالتالي شيوع الفقر في قسم كبير منهم من جهة، ومن جهة ثانية سيكون الوافدون إلى سوق العمل بمعدلات أكبر من قدرة السوق النظامية على استيعابهم وبالتالي وجود فائض عمالة يترتب عليه بقاء جزء كبير منها خارج السوق الرسمية، وبالتالي فإن معدلات النمو السكاني المرتفعة التي لا تقابلها خطوات إنمائية موازية تمثل عبئاً ضاغطا على الاقتصاد الوطني عموماً وسوق العمل خصوصاً .

وفي سوريا شهدت ازدياد عدد السكان بنسبة 17.5% بين عامي 1985-1990، نتيجةً لارتفاع معدلات الخصوبة ودخول عدد كبير من الإناث في سن الإنجاب 15-49 سنة، وإذا ما قارنا هذه النسبة بنسبة التغير في أعداد المشتغلين بين عامي 2000-2005، لكون الزيادة السكانية لن يظهر تأثيرها على سوق العمل (كقوة عمل وافدة) حتى15 سنة تالية فإننا سنجد أنّ أعداد المشتغلين بين عامي 2000- 2005 قد انخفضت بمقدار 2.6% مما يظهر بوضوح أنّ النمو في الاقتصاد الوطني كان ضعيفاً بشكل لم يتمكن من خلق فرص عمل تستوعب هذه الزيادة. أما خلال الفترة 1990-1995 ازداد عدد السكان بنسبة 16.87% وعند مقارنة هذه النسبة بنسبة تغيّر أعداد المشتغلين بين عامي 2005-2010 نجد أنّ أعداد المشتغلين ازدادت بمقدار 9.11% وذلك مردّه للانتعاش الذي شهده الاقتصاد خلال هذه الفترة وتطوير الاستثمارات وزيادة عددها، وإفساح المجال للقطاع الخاص بأن يأخذ دوراً أكبر في السوق السورية إضافةً لمحاولة الحكومة إيجاد فرص عمل جديدة، ومع ذلك بقيَ سوق العمل يعاني مأزقاً مضاعفاً، فمن جانب العرض أدت معدلات النمو المتزايدة للسكان إلى زيادة أعداد القوة العاملة، ومن جانب الطلب فإن قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل تستوعب هذه الزيادة مازالت دون المستوى المطلوب، الأمر الذي يدفع إلى بقاء قسم كبير من اليد العاملة خارج القطاع الرسمي.

3- البطالة والفقر

يمكن القول إنّ العلاقة بين الفقر والقطاع غير المنظّم علاقة ارتباط وثيق حيث يمثل الفقر العامل الأساسي الذي يدفع الأفراد باتجاه القطاع غير المنظّم،فعندما يجد المرء نفسه غير قادر على تأمين احتياجاته وأسرته فإنه سيبحث عن أي مصدر لتوفير الدخل اللازم وإن اضطر لمزاولة أعمال ليس فيها شروط عمل لائقة، ونتيجةً لشعوره بالحرمان سيسعى جاهداً للعمل بعيداً عن رقابة الدولة ولاسيما سلطتها الضريبية إضافةً لوجود عدد كبير من الأفراد لا يمتلكون مقومات العمل في القطاع الرسمي وبناءً على ذلك يمثل القطاع غير المنظّم مهرباً من الفقر ولا يقتصر الأمر على أولئك الأفراد بل يتعداه إلى العاملين في القطاع المنظّم حيث تدفعهم الأوضاع المعيشية الصعبة إلى مزاولة أعمال إضافية غير منظمة إما أثناء الدوام الرسمي أو بعد انتهائه.أما بالنسبة للبطالة فهي رديفة للفقر ومولدةً له، فالعاطل عن العمل حسب تعريف منظمة العمل الدولية هو كل شخص يبحث عن العمل وراغب فيه وقادر عليه ولكن دون جدوى، وبالتالي عندما لا يجد الفرد فرصة للعمل داخل القطاع الرسمي (الخاص،العام) فإنه سيتجه للعمل في

قنوات أخرى كالقطاع غير المنظّم، وقبوله بأي عمل وإن كان لا يتناسب وكفاءته أو مستواه العلمي. وفيما يلي شكل بيانيّ يوضح تطّور نسب البطالة في سوريا خلال الفترة 2001–2010 (النصف الأول)



الشكل رقم (1) – تطور نسب البطالة في سوريا خلال فترة 2001–2010(النصف الأول)

المصدر : من إعداد الباحثة ، اعتماداً على أرقام مسوح قوة العمل ، المكتب المركزي للإحصاء

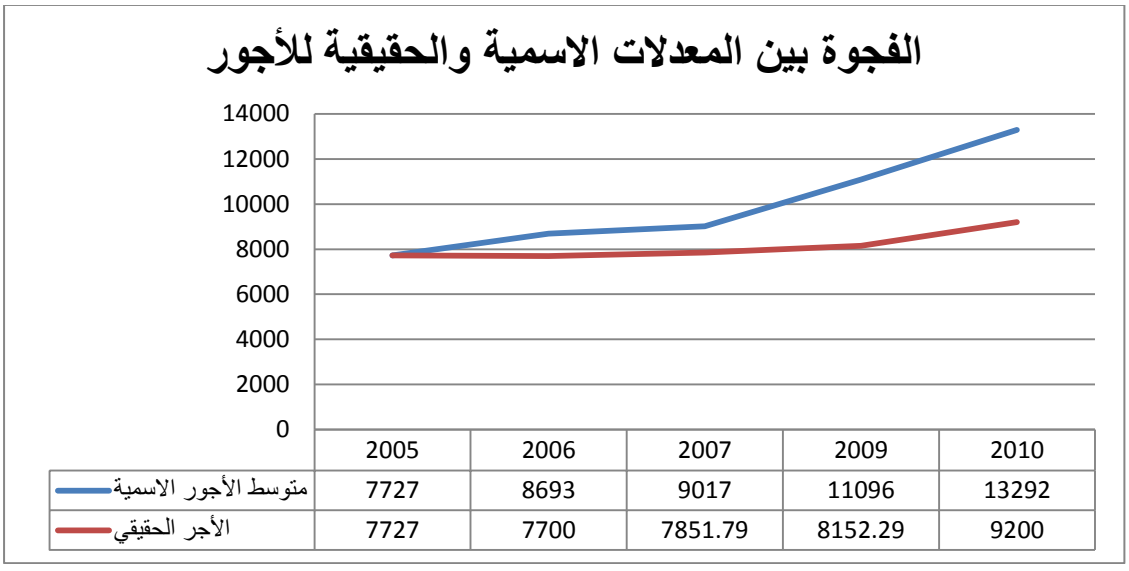
من الشكل السابق يمكننا ملاحظة أن المعدلات الرسمية للبطالة في سوريا قد شهدت انخفاضاً خلال عام 2005–2007 عن الفترة السابقة لها إلاّ أن هذا الانخفاض كان ناتجاً عن انخفاض أعداد القوة العاملة نفسها وليس ناتجاً عن تأمين فرص العمل، حيث نجد أن هذا المعدل عاد للارتفاع خلال عامي 2008–2009، إلاّ أنّ هذه المعدلات وإن كانت تمثل المعدّلات الرسمية المصرّح بها فهي مرتفعة وبالتالي قسم كبير من أولئك العاطلين عن العمل سيجدون القطاع غير المنظَم ملجأً لهم يحميهم من الفقر و الحاجة، ومن جهةٍ ثانية إنّ معدلات الرواتب والأجور المنخفضة سبب رئيس للفقر وعامل دفع باتجاه القطاع غير المنظّم،حيث أنّ التدني في المعدلات الحقيقية للرواتب والأجور يرخي بظلاله على المستوى المعيشي للأفراد، دافعاً إياهم للبحث عن فرص عمل أفضل تمكّنهم من مواجهة التحديات المعيشية، سواء داخل القنوات الرسمية أو خارجها. وفي سوريا تتسم الرواتب والأجور الحقيقية بالانخفاض، حيث أنّ الراتب أو الأجر وتعويضاتهما لا تكفي لمعيشة أسرة مكونة وسطياً من خمسة أفراد (أب، أم، ثلاثة أطفال)، علماً أنّ متوسط أفراد الأسرة في سوريا يقدر ب5.8 شخص، و بالرغم من أنّ معدلات الرواتب والأجور قد شهدت خلال فترة 2000–2006 زيادات متكررة– الأولى آب، 2000، بنسبة 25%،الثانية أيار 2004 بنسبة 20% ، شباط 2006 بنسبة 5% وقدتم إضافة 800 ل.س شهرياً لكل عامل بعد الزيادة الأخيرة ، إلاّ أن ارتفاع الأسعار كان كفيلاً بامتصاص أثر هذه الزيادات على المستوى المعيشي. وفي شهر آذار 2011 تمت زيادة معدلات الأجور بإضافة 1500 ل.س على الراتب المقطوع ومنح زيادة قدرها 30% للراتب دون 10000، وزيادةً قدرها 20% للراتب من 10000 ل.س وما فوق وفيما يأتي تعرض الباحثة جدولاً يوضّح تطور الأجر الحقيقي خلال خمس سنوات 2005–2010 .

الجدول رقم (4)– متوسط الأجر الحقيقي في سوريا عن الفترة 2005–2010

العام	متوسط الأجر الاسمي(ل.س)	الرقم القياسي للأسعار	متوسط الأجر الحقيقي وفق سنة الأساس 2005
2005	7727	100	7727
2006	8693	115	7560
2007	9017	114.84	7851.79
2009	11096	136.11	8152.29
2010	13292	142.10	9354

المصدر: حسابات الباحثة اعتماداً على إحصائيات المكتب المركزي للإحصاء،مسوح سوق العمل، الأرقام القياسية للأسعار.

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة زيادة معدلات الأجور الحقيقة إلاّ أنّها زيادة طفيفة فالفارق بين المعدلات الحقيقيّة والاسمية للأجور رغم الزيادات يستمر في الاتساع،وحتى بعد الزيادة الأخيرة، حيث أنّ متوسط الأجر الحقيقي لشهر نيسان 2011(بشكل تقديري) بلغَ 11964ل.س. وهذا مرده أنّ أي زيادة وبمجرد انتشار شائعة حولها تسارع فعاليات السوق من تجار وصنّاع إلى إجهاض أثرها حتى قبل صدورها عن طريق زيادة الأسعار بمقدار الضعف وبالتالي يدفع المواطن ضريبة الزيادة قبل منحه إياها. وفيما يلي شكلٌ بيانيٌ يوضح الفجوة بين المعدلات الاسمية والحقيقيّة للأجور عن الفترة 2005–2010.



الشكل رقم (2)–الفجوة بين المعدلات الاسمية والحقيقيّة للأجور في سوريا 2005–2010

المصدر : من إعداد الباحثة، اعتمادا على حسابات الجدول رقم (4)

من الشكل السابق يمكننا ملاحظة اتساع الفارق بين المعدلات الاسمية والحقيقية للأجور على الرغم من الزيادات المتكررة وانتهاءً بالزيادة الأخيرة في آذار 2011، وهو ما يشكل عبئاً حقيقياً على المستهلك يدفعه لمزاولة عمل ثانٍ يساعد في تحسين دخله بعيدا عن أي اقتطاعات، وهذا لا يتوقف على الأفراد خارج القطاع الرسمي فحسب بل

يتعداه للعاملين في الوظائف الرسمية حيث يلجأ العاملون إلى التأقلم مع الوضع بالانخراط في عمل ثانٍ غير خاضع للرقابة، حيث أظهرت دراسةٌ أنّ 10% من العمالة السورية تزاول أعمالاً إضافية خارج القطاع الرسمي بسبب الخلل الكبير بين الأجور والأسعار، والرقم يميل للارتفاع[11]

4- كثافة القوانين وتعقيداتها:

تمثل كثرة القوانين عاملاً مهماً يقلل من رغبة الأفراد وقدرتهم على الارتباط بعمل داخل القطاع المنظم (تراخيص مزاولة العمل، تسجيل الملكية، الحواجز التجارية، حد أدنى من رأس المال...) فالقوانين واللوائح تعبر عن تدخل الحكومة في الأسواق المختلفة (سوق السلع، سوق العمل، سوق الائتمان) وبالتالي كلما زادت اللوائح والقوانين وقلت شفافيتها ولدت رغبةَ لدى الأفراد في التهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها ذلك التدخل مما يدفعهم للالتفاف حول هذه اللوائح ولاسيما الضريبية منها، ومن جهة ثانية فإن كثرة القوانين يتولد عنها كثير من الإجراءات المتبعة في الدوائر الحكومية مما يتطلب وقتاً طويلاً يقود إلى حالة من الروتين والبيروقراطية التي تمثل عاملاً آخراً يدفع باتجاه القطاع غير المنظّم، تفادياً لهذه الإشكالية. و يتجلى أثر كثافة القوانين وتعقيداتها بصورة واضحة في بيئة الأعمال، فبيئة الأعمال هي مجموعة الإجراءات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، بدءاً من تسجيل النشاط وإشهاره، والحصول على ائتمان حتى تصفيته، وبالتالي كلما اتسمت هذه الإجراءات بالصعوبة و التكلفة العالية والروتين أصبح الأفراد أكثر عرضةً للتجاذب الإداري، وأفسح المجال لطلب وتقديم الرشاوى بأنواعها. وفيما يلي عرض يوضّح بيئة الأعمال في سوريا وفقاً لعدة مؤشرات تتعلق ببيئة الأعمال خلال الفترة 2009-2011

الجدول رقم (5) – مؤشرات بيئة الأعمال في سوريا خلال الفترة 2009-2011

المؤشر	بدء النشاط التجاري				
البلد	سوريا			دول المنطقة	دول OECD
	2009	2010	2011	2011	2011
عدد الإجراءات	8	7	7	8.1	5.6
الوقت (بالأيام)	17	17	13	20	13.8
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	18.2	27.8	38.1	38	5.3
الحد الأدنى لرأس المال(%من متوسط الدخل القوميللفرد)	4353.8	1012.5	355.1	104	15.3
المؤشر	تسجيل الملكية				
البلد	سوريا			دول المنطقة	دول OECD
	2009	2010	2011	2011	2011
عدد الإجراءات	4	4	4	6	4.8
الوقت (بالأيام)	19	19	19	32.5	32.7
التكلفة (% من قيمة العقار)	28.1	28	27.9	5.7	4.4

[11] – د. شيخ حسين ، صطوف ، " البطالة في سوريا 1994-2004" المكتب المركزي للإحصاء، دمشق ،2007-ص-20-23.

المؤشر	استخراج التراخيص				
البلد	سوريا			دول المنطقة	دول OECD
	2009	2010	2011	2011	2011
عدد الإجراءات	26	26	26	18.7	15.8
الوقت (بالأيام)	128	128	128	151.9	166.3
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	697	540.3	568.4	409.7	62.1
المؤشر	الحصول على الائتمان				
البلد	سوريا			دول المنطقة 2011	دول OECD
	2009	2010	2011		2011
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0 – 10)	1	1	1	3	6.9
مؤشر عمق المعلومات الائتمانية	0	0	0	3.3	4.7
المؤشر	سهولة تحصيل الضرائب				
البلد	سوريا			دول المنطقة	دول OECD
	2009	2010	2011	2011	2011
معدل الضريبة (% من الأرباح)	43.5	42.9	42.9	32.8	43
عدد المدفوعات سنوياً	20	20	20	21.6	14.2
الوقت (بالساعات)	336	336	336	194.1	199.3
المؤشر	إنفاذ العقود				
البلد	سوريا			دول المنطقة	دول OECD2011
	2009	2010	2011	2011	
عدد الإجراءات	55	55	55	–	–
الوقت (بالسنوات)	2.3	2.3	2.3	3.7	1.7
التكلفة(% من قيمة المطالبة)	29.3	29.3	29.3	13.6	9.1

المصدر : تقارير أنشطة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي2009-2010-2011

من خلال الجدول السابق يمكننا أن تستنتج أنّ الدخول إلى مجال الأعمال في سوريا يعاني من صعوبات جمّة بالرغم من الإصلاحات التي تحاول الحكومة السورية إجراءها، ولكن التكلفة المرتفعة لبدء النشاط ورأس المال المطلوب يدفع بالأفراد للابتعاد عن تنفيذ نشاطاتهم بمعزل عن القنوات الرسمية ولاسيما الفئات الأضعف من الشباب والنساء،إضافةً لصعوبات تسجيل الملكية التي تقضي على فرص التمويل التي تطلبها المشروعات الجديدة بضمانة هذه الملكية ولاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالرغم من صدور العديد من القرارات التي سمحت بافتتاح المصارف الخاصة، والتسهيلات الائتمانية التي أدرجت في أجندة خدمات المصارف العامة، إلا أن سوريا مازالت في قائمة البلدان يصنف الحصول فيها على ائتمان بالصعوبة البالغة، وذلك نظراً لعدم توافر تغطية في السجلات الحكومية للمعلومات الائتمانية، وعدم توافر مراكز خاصة تؤمن هذه المعلومات، حيث يتوقف الحصول على الائتمان في سوريا

بشكلٍ كبير على معايير غير مصرفية مثل المعرفة الشخصية أو سمعة الزبون في السوق ، حجم القرض، النفوذ السياسي، ومنه فإنّ عدم الحصول على الائتمان اللازم يمنح الأفراد دافعاً كبيراً للتوجه نحو القطاع غير المنظّم، وقد أشارت دراسة للبنك الدولي أنّ حجم القطاع غير المنظّم يمكن أن ينخفض من 60% إلى 37% إذا تم تسهيل اللوائح الخاصة ببدء النشاط الاقتصاد، وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن سوريا ما زالت في مرتبة متأخرة على سلّم التصنيف العالمي في مجال توافر بيئة أعمال ملائمة، الأمر الذي يدفع بكثير من الأفراد لتفضيل العمل في القطاع غير المنظّم.

ثانياً:آثار القطاع غير المنظّم

تتجلى آثار القطاع غير المنظّم في عدة مظاهر اقتصادية منها واجتماعية يمكن أن نتناول بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1-**الآثار الاقتصادية**

أ- الإحصاءات الرسمية:يؤثر القطاع غير المنظّم سلباً على الإحصاءات الرسمية،حيث أن أنشطة هذا القطاع غير مسجلة لدى السلطات الرسمية، إضافةً إلى أن الدخول المتحصلة من أنشطته هي خارج دائرة التدفقات النقدية وبالتالي لا تدخل في المقاييس الرسمية للناتج والدخل القوميين، والنتيجة حدوث تشوه في هيكل الإحصائيات الرسمية وإعطاء صورة غير واضحة وغير حقيقية عن واقع الاقتصاد الوطني ومعدلات نموه، مما يصعب على صانعي السياسات الاقتصادية معرفة الأثر الفعلي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة ومعرفة مواطن الخلل كي يتم تداركها والعمل على حلها مستقبلاً.

ب- العائدات الضريبية: تعتبر الحصيلة الضريبية المتأثر الأساسي من أنشطة القطاع غير المنظّم، لأنّ دخولها غير مقيدة لدى السلطات الضريبية،أي لا تخضع للضريبة مما يؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية ويضعف الحصيلة الضريبية التي تعتبر المورد الأساسي للموازنات الحكومية،لذلك تحاول الحكومات فرض ضرائب جديدة وخاصةً الضرائب غير المباشرة التي تحاول الحكومات من خلالها أن تطول كافة الدخول المتحققة وبالتالي زيادة العبء على العاملين في القطاع المنظّم، مما يدفع أولئك للتهرب أو تجنب هذا العبء عن طريق ممارسة أنشطة بعيدة عن مرأى السلطات الرسمية، ومن جهة أخرى سيضعف إنفاق الدولة العام وبالتالي عندما يشعر المكلف أن الخدمات المقدمة له لا تتناسب والضرائب التي يسددها فيزداد شعوره بضرورة التهرب من أداء الضريبة.

ج-النمو الاقتصادي: يتجلى تأثير القطاع غير المنظم على النمو الاقتصادي في اتجاهين وهما:

الاتجاه الأول: إن القطاع غير المنظّم يؤدي إلى ضعف الإيرادات الضريبية وبالتالي الحد من قدرة الدولة على الإنفاق العام ولاسيما البنى التحتية التي تعتبر أساس عملية الإنتاج المحفزة للنمو الاقتصادي ويرى مؤيدو هذا الاتجاه ضرورة كبح حجم هذا القطاع، وفي دراسة لـ(نورمان لويز) تظهر أن زيادة حجم القطاع غير المنظم نقطة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى نقص في معدل النمو الاقتصادي 1.22%[12].

الاتجاه الثاني: إن الدخول المحققة من أنشطة القطاع غير المنظّم يتم ضخها في الأسواق الرسمية، مما يؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والذي بدوره يحفز عملية الإنتاج التي تزيد من نشاط السوق وحركته، حيث أكدت الدراسة التجريبية أنه ما لا يقل عن ثلثي الدخل المكتسب يتم إنفاقه بسرعة في الاقتصاد الرسمي ويطالب هؤلاء بضرورة زيادة حجم هذا القطاع، وقد أشار فريدريك شنايدر في دراسة له أنزيادة حجم القطاع غير المنظّم كنسبة من

[12]-*Loyze, Norman."Economic of informal sector, simple evidence From Latin America."..مرجع سابق*

الناتج المحلي الإجمالي له تأثيرٌ إيجابيٌّ على البلدان المتقدمة صناعياً والبلدان التي تشهد مرحلة التحول الاقتصادي و تأثيرٌ سلبيٌّ على البلدان النامية[13].

مما تقدّم يمكن القول بالرغم من الاتفاق على أنّ القطاع غير المنظّم يؤدي إلى إنقاص الحصيلة الضريبية مما يؤثر على النمو الاقتصادي عموماً، ولكن في الدول المتقدمة إنّ النقص في الحصيلة الضريبية يعوضه إلى حدٍ ما، إنفاق ثلثي الدخول المكتسبة في القطاع الرسمي، إضافةً إلى أنّ 40-50% من أنشطة القطاع غير المنظّم في تلك البلدان هي أنشطة كمالية وبالتالي تنتج سلعاً وخدمات تخلق قيمة مضافة يترتب عليها زيادة في GDP، أي أنّ تأثير هذا القطاع على النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة ليس سلبياً كون طبيعة الأنشطة تخلق نوعاً من المعاوضة، أما في البلدان النامية فالحال مختلف كون أغلب الأنشطة هي أنشطة معيشية بسيطة، ودرجة النمو الاقتصادي في هذه البلدان غير قادرة على تعويض الفاقد في الحصيلة الضريبية مهما ازداد الإنفاق، الأمر الذي يجعل من القطاع غير المنظّم يؤثر سلباً على النمو في هذه البلدان.

د- يؤثر القطاع غير المنظّم في تراجع ثقافة العمل ولا سيما في القطاع الحكومي،حيث يقوم العامل بمزاولة نشاطه غير المنظم في أوقات الدوام الرسمي مما يضعف إنتاجيته في القطاع الرسمي.

هـ-يوَفر القطاع غير المنظم السّلع والمنتجات بجودةٍ قليلة مما يؤثر سلباً على مستوى الصناعات وجودتها.

1- <u>الآثار الاجتماعية</u>:

بالرغم من سلبية الآثار الاقتصادية للقطاع غير المنظّم إلا أن آثاره الاجتماعية قد تأخذ طابعاً إيجابياً يتمثل في عدة نواحٍ:

1- تخفيف وطأة الفقر، حيث أن غالبية الفقراء يعملون في القطاع غير المنظّم، وبالتالي فإن مزاولة الأعمال ضمن القطاع غير المنظم يحقق لهم دخولاً تؤمن لقمة العيش بالحد الأدنى، إضافةً إلى أنّ القطاع غير المنظّم يؤمن السلع والخدمات بأسعار منخفضة وبالتالي يتيح إمكانية الشراء من قبل ذوي الدخول الضعيفة، وفي سوريا 48% من فقراء الريف و 31% من فقراء الحضر يعملون بالقطاع غير المنظّم .

2- يلعب القطاع غير المنظّم دوراً كبيراً في امتصاص فائض العمالة، حيث لا تقدر السوق الرسمية على استيعابه، و بالرغم من كون الأنشطة التي تم مزاولتها ليست بالشأن الكبير إلا أنها تمثل فرصة عمل تساعد في الإنقاذ من براثن الفقر.

3- يؤمن القطاع غير المنظّم فرص عمل للنساء ولاسيما في الدول النامية، حيث تمارس المرأة عملها إما داخل منزلها (حياكة، منتجات منزلية) أو خارجه في ورشات عمل صغيرة، ولاسيما أن التحصيل العلمي للمرأة في تلك البلدان قليل مقارنةً مع الرجل.

4- يلعب القطاع غير المنظّم دوراً في تخفيف حدة الاضطرابات التي يمكن أن تحدث نتيجة رفض الفقراء والمتعطلين للواقع الذي يعيشونه وبالتالي الحفاظ على حالة الاستقرار.

5- بالرغم من أنّ القطاع غير المنظّم يوفر فرص عمل للأفراد ذوي التحصيل العلمي الضعيف، ولكنه بنفس الوقت يؤثر سلباً على التعليم كأحد العوامل التي تشّجع الطلاب على ترك الدراسة والالتحاق بسوق العمل باكراً.

[13]-Schneider ,Friedrich, "Shadow economy, An international survey "Johannes KeplerUniversity of Linz , AUSTRIA,P23-25, 2009 .

6- القطاع غير المنظّم يمكن أن يكون صمام الأمان للاستياء الشعبي والتوتر الاجتماعي كونه يخفف من حدة الفقر و يؤمن فرصاً للعاطلين عن العمل .

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

–القطاع غير المنظّم حالة متنوعة ومتشابكة من حيث طبيعة الأنشطة وتباين الدوافع والأهداف لمزاولة هذه الأنشطة، مما أدى إلى تنّوع المفاهيم الواردة في الدراسات الاقتصادية التي تطرّقت إليه، وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد مفهومه، ومع ذلك هنالك عدة نقاط توافق حول بعض سمات أنشطته كالعمل بعيداً عن رقابة الدولة، التهرب الضريبي، عدم وجود رخص لمزاولة المهنة)

–القطاع غير المنظّم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي في الدول النامية ولكن تأثيره على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة ليس سلبياً نظراً لإمكانية تعويض النقص في الحصيلة الضريبية.

–انخفاض معدلات الأجور الحقيقية سبب رئيس لانتشار أنشطة القطاع غير المنظّم في سوريا، كونه سبباً أساسيّاً يدفع الأفراد العاملين في القطاع الرسمي لمزاولة أعمالٍ ثانوية تدر دخولاً إضافية تمكنهم من تأمين احتياجاتهم المعيشية .

–الضرائب غير المباشرة تؤثر بشكل أكبر من الضرائب المباشرة على انتشار القطاع غير المنظّم في سوريا، نظراً لكون الضرائب غير المباشرة تنعكس بالأسعار وبالتالي تمثل الأسعار المرتفعة من أهم الأساليب التي يمكن أن تطال الدخول المتحققة من القطاع غير المنظّم .

–في سوريا ازدياد عدد السكان بمعدلات كبيرة ، يخلق فائض قوة عمل يفوق قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابه مما يؤدي إلى انتشار البطالة خاصةً بين الشباب، الأمر الذي يؤدي إلى اتساع حجم القطاع غير المنظّم .

–عدم وجود فرص عمل وعدم اعتماد الشفافية إضافةً إلى التكلفة المرتفعة لبدء النشاط التجاري والصعوبة البالغة في الحصول على ائتمان يلقي بظلاله على بيئة الأعمال في سوريا مما يشكل عامل دفع للأفراد ولاسيما الفئات الأضعف من شباب ونساء نحو القطاع غير المنظّم .

التوصيات:

من خلال ما سبق يمكننا تقديم المقترحات التالية:

–ضرورة وضع مفهوم محدد لظاهرة القطاع غير المنظّم وتحديد أبعادها الاقتصادية والاجتماعية وسبل المعالجة بما يتلاءم وخصائص كل بلد، فبالرغم من كون القطاع غير المنظّم ظاهرة عالمية إلا أنه متنوع ويختلف من بلد إلى آخر وفقاً لوضعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني.

–السعي لتخفيض معدلات نموّ السكان عن طريق تنظيم الإنجاب ونشر التوعية حول الصحة الإنجابية، لأن تزايد عدد السكان بمعدلات مرتفعة يرهق الاقتصاد الوطني من جهة ويشكل عامل ضغط على سوق العمل بإيجاد فائض من قوة العمل .

–التركيز على تفعيل القطاعات الإنتاجية (زراعة، صناعة، تجارة وخدمات)، وتفعيل دور مكاتب التشغيل، الأمر الذي يساعد في خلق فرص عمل تخفف من البطالة الموجودة من جهة وتحقق استثماراً لرأس المال البشري من جهةٍ ثانية

-العمل على تحسين المعدلات الحقيقية للرواتب والأجور في القطاع الرسمي(عام ، خاص) من منطلق ملاءمة متطلبات التكاليف المعيشة وليس فقط من منطلق السياسة الاقتصادية المقترحة .

-العمل على ضبط الأسعار وتشجيع لجنة حماية المستهلك،لتخفيف عبء الضرائب غير المباشرة على المواطنين، وتمكين المواطنين من مواجهة الصعوبات المعيشية.

-الحد من الصعوبات التي تحول دون دخول الأفراد إلى قطاع الأعمال والتي تدفع حتى المنشآت الاقتصادية القائمة نحو القطاع غير المنظّم .

-العمل على تحديد الآليات التي تساعد في تحويل أنشطة القطاع غير المنظم إلى الحالة النظامية ، مع مراعاة أوضاع العاملين فيه . ويمكن البدء بتقديم المساعدات والتسهيلات القانونية التي تجعل العمل في ظل الدولة محفزاً أكثر ولا سيما من ناحية الأمان والاستقرار الاجتماعي.

المراجع:

1-*Women and men in the informal sector, a statistical picture,* International Labor Office, Geneva, 2002 ,70.
<http://www.ilo.org/public/english/employment/gems/download/women.pdf>

2- GERXHANI, K. *Informal Sector In Developed And Less Developed Countries ALiterature Survey*, Tinbergen Institute and University of Amsterdam, AMSTERDAM, 2004,78. <http://www.sciencedirect.com/science?_ob=ArticleURL&_udi=B6VC6-45BC311-2T&_user=10&_coverDate=07%2F31%2F1990&_rdoc=1&_fmt=high&_orig=search&_sort=d&_docanchor=&view=c&_searchStrId=1403592984&_rerunOrigin=scholar.google&_acct=C000050221&_version=1&_urlVersion=0&_userid=10&md5=c5197516837aca6c5c85a03575>.

3- FEIGE, L. *Defining And Estimating Underground And Informal Economies, TheNew Institutional Economics Approach*,Madison Development,University of Wisconsin,USA, Vol.`8, no7.1990,30
.<http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.137.7657&rep=rep1&type=pdf>

4- SCHNEIDER, F.*Shadow Economies of 145 countries all over the word – what do we really know*, Johannes kepler university of Linz, AUSTRIA, 2005, 111page.

5- SCHNEIDER, F; DOMIK, H. *Shadow economy, An international survey*, CAMBRIDDGE University , UK, 2009,222.

6- وليم عاطف أندراوش، "الاقتصاد الظلّي المفاهيم، المكونات الأسباب، الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005،360.

7-SCHNEIDER, F; DOMIK ,H .*Hiding In The Shadows The Growth Of The Underground Economy*,Economic issue 30, international monetary Funding, USA, 2005,60page.
<www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/chi/issue30c.pdf>

8-Loyze, N.*Economic Of Informal Sector, Simple Evidence From Latin America* World bank, Washington.USA,2004,Dc. 20433.:/40page, 26-2-2011
<http://wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/1997/02/01/000009265_3970619111006/Rendered/PDF/multi0page.pdf >.

9- د. ميالة ،أديب، "الأجور وتكاليف المعيشة" ، جمعية العلوم الاقتصادية، العدد الرابع عشر، دمشق، 2003، 10.

10- د. شيخ حسين، صطوف، "البطالة في سوريا 1994-2004"، منشورات المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، 2007، 69.

11- الأرقام مصدرها مسوح قوة العمل، المجموعات الإحصائية خلال الفترة 2000-2010 ،المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.